العربية ومعاجمها

للاب أنستاس ماري الكرملي

١ تمهيد

كتب حضرة الاستاذ الشهير ، والعلامة الكبير ، الامير مصطفى الشهابي ، مقالة بديعة في هذه المجلة (المقتطف ٩٧ : ٢٥٢ وما يليها) عنوانها : « المعاجم العربية ، وحاجتنا الى معجمين » ووافقني فيها على ان في دواوينا اللغوية عيوباً لا تنكر ، ولا بد من اصلاحها ، اذا اردنا مجاراة الأمم الراقية في هذا العصر ، عصر النور ، والتحقيق ، وتدقيق النظر في كل ما ينتجهُ ابناؤه » وختم كلامه بانا في حاجة الى معجمين : صغير وكبير . فيشتمل الصغير على الضروري من الألفاظ القديمة وعلى ما يجري على ألسنة الأدباء ، وأقلام الكتاب ، من أوضاع العلوم والمخترعات والمصطلحات الحديثة ، وتعرَّف تعريفاً علميًّا ، صادقاً ، صحيحاً ، جامعاً مانعاً ، على حدّ ما يرى في معجم لاروس الصغير

قلتُ : ومجمع فؤاد الأول للغة العربية ، جادَّ في تحقيق هذه الأمنية

والمعجم الثاني ، يكون افرنجيًّا عربيًّا ، أو عربيًّا افرنجيًّا ، يشتمل على أصح الألفاظ العربية الناظرة الى الكلام الافرنجية أو بالعكس . وهذا ايضاً يسمى المجمع المذكور في وضعه ، لكن الشغل في وضع هذه الدواوين بطيء لا يُشعر بهِ أو لا يكاد يشعر بحركتيه ، ولاسيما في هذه الأيام التعسة التي نشبت فيها هذه الحرب الساحقة الماحقة ، فانها أضرَّت ضرراً لا يُقدر تناجُهُ واشتدت حركتهُ . فاذا زالت هذه المحنة العظمى ، اندفع المجمع الجليل الى تحقيق الاماني ، بمنهِ وكرمهِ

٢ نقص معاجمنا

ومما يجب ان نلفت اليهِ الاذهان ، وضع معجم يستدرك فيهِ ما لم تدوِّنهُ دواويننا ، حتى الكبار منها كالتهذيب ، ولسان العرب ، وتاج العروس ، والاوقيانوس ، مع انك ترى تلك الكلام

مصنفة في أسفار عديدة ضخمة أثبات نقائض بعضها أوضح ، ومعناها أوفق ، وألفاظها أخف إليها في حاجة ماسة ملحة

ومن الأسف كل الأسف اننا نرى كثيرين يكبرون على خُذّاق الكتّاب ورود اللفظة الفلانية او الكلمة الفلانية لخوّ المعاجم من ذكرها ، كأن هؤلاء يدّعون بأن الالفاظ العربية كلها وُضعت بين دفتي تلك الاسفار ، من غير أن يشذ منها واحد ، أو يفرّ منها حرف . وهذا وهم شنيع لأننا نعلم ان أرباب تلك المعاجم صرّحوا تصريحاً لا شبهة فيه ، ان ما دوّنوه ليس كل ما ورد من كلام الأئمة الأقدمين . فقد جاء في المزهر ما هذا نقلهُ بحروفه :

« قال بعض الفقهاء : كلام العرب لا يحيطُ به إلاّ نبيّ . قال ابن فارس : « وهذا كلام حريّ ان يكون صحيحاً ، وما بلغنا عن أحد ممن مضى انهُ ادّعى حفظ اللغة كلها . فأما الكتاب المنسوب الى الخليل ، وما في خاتمته من قوله : « هذا آخر كلام العرب » فقد كان الخليل أورع وأتقى لله تعالى من ان يقول ذلك » — قال السيوطي : وهذا الذي نقلهُ عن بعض الفقهاء ، نصّ عليه الامام الشافعي ، رضي الله عنهُ ، فقال في أول الرسالة : « لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً ، وأكثرها ألفاظاً ، ولا نعلم انهُ يحيط بجميع علمه انسان غير نبيّ . ولكنهُ لا يذهب منهُ شيء على عامتها ، حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفهُ » . وقال ابن فارس في موضع آخر : أعلم ان لغة العرب لم تنته الينا بكليتها ، وان الذي جاء عن العرب قليل من كثير ، وان كثيراً من الكلام ، ذهب بذهاب أهله والله أعلم » اه (راجع تاج العروس ١ : ص ٧) :

٣ . إفساد كُتّاب العصر لمعاني بعض الألفاظ

ان المعاصرين من أدبائنا ، أفسدوا معاني بعض الكلم ، ويجري وراءهم جماعات من الكتّاب والمؤلفين والصحفيين والشعراء ، ونحن نذكر بعض الشواهد

أ . الزيت

الزيت عند العرب ، لا يقال إلاّ لما يعصر من الزيتون ليس إلاّ . وأما اليوم فان فريقاً من الكتبة يستعملهُ لغير ما يعصر من النبات المذكور ، إذ أطلقوه على النفط او البترول ، فقالوا زيت البترول ، وزيت النفط ، وزيت الحجر ، وزيت النباتات ، وزيت الحروع ، وزيت السمك الى نظائرها مما لا حصر لهُ : ونصّ الشارح واضح إذ يقول : « الزيت دهن معروف ، وهو عصارة الزيتون . قال ابن سيده [1] : « وفي الأساس : هو مخ الزيتون : والزيتون شجره [2]

(١) وفي الاصل المطبوع : سيدة بهاء منقوطة باثنتين وهو خطأ (٢) وفي الاصل المطبوع : شجرة وهو خطأ

واحدته زيتونة . وقال : الزيتون ثمرة [١] ، وأطلق على الشجر [٢] مجازاً » اه

ولم نجد أحداً من الفصحاء الأقدمين سمّى زيتاً غير دهن الزيتون . اللهم الا دهن بزر الكتان ، فانهم سموه «زيتاً حاراً» لكنهم لم يتجاوزوه

فمن استعمله غير الزيتون صاحب محيط المحيط فقد قال في مادة (زيت) : « الزيت : دهن الزيتون ، وهو المراد عند الاطلاق ، فان أريد غيره ، قُيِّد بالاضافة ، كزيت الخروع وزيت السمك ، أو بالوصف كالزيت الحار أي زيت [٣] الكتان ج زُيوت » اه

وقد نقل هذه العبارة على طولها صاحب أقرب الموارد والبستان وغيرهما ولم ينسبوها الى صاحبها فقد غلط جميعهم وغنم نقلها سائر الكتّاب والمؤلفين وأصحاب المقالات الصحفية

فاستعمال الزيت للدهن من لغة عوام الشام والاّ فانّ أهل العراق يقولون : دهن الخروع ودهن السمك متابعة للاقدمين من هذه اللغة الشريفة . قال في بحر الجواهر : «دهن الخروع: حار يابس» . ولم يقل زيت الخروع . وأما دهن السمك فواضح انه لا يقال فيه زيت السمك اذ لا زيت في السمك . والدهن يكون في جميع الحيوانات [٤]

على أنه ورد في بحر الجواهر هذه العبارة في مادة زيت وهي : « الزيت ، بالفتح ، هو دهن الزيتون . قال جالينوس : كل ما كان من الأدهان يعصر من غير الزيتون ، فانه يسمى زَيْتاً [٥] بطريق الاستعارة» اه — وجوابنا عن هذا : ان جالينوس ليس بحجة في كلام العرب ولا جرم ان ناقل العبارة هو أحد المترجمين والاّ فما أطلقهُ على الزيت من باب التوسع الذي لم يعرفه الفصحاء الاّ من باب القساطل والقسابح العظيمين

ومن سمّى دهن الحجر زيتاً — وهي تسمية مخطوء فيها — نقلة التوراة الى العربية . فقد جاء في تثنية الاشتراع (١٣ : ٣٢ من نسخة جمعية التوراة البريطانية والاجنبية) : « أركبهُ على مرتفعات الارض، فأكل ثمار الصحراء وأرضعهُ عسلاً من حجر، وزيتاً من صوّان الصخر» — وفي الترجمة الموصلية الدومنكية (١٣ : ٣٢) : « اركبهُ على قاقم الارض ، فأكل أثمار الصحراء وأرضعهُ عسلاً من حجر وزيتاً من صوّان الصخر» — وفي الترجمة اليسوعية اليونانية (١٣ :

---

(١) وفي الاصل ثمرته وهو غير فصيح (٢) وفي الاصل « على الشجرة » وهو غير صحيح

(٣) كذا في الاصل المطبوع . والصواب : زيت بزر الكتان . وان كان قد يجوز تسميته دائما من باب التوسع والقساطل ، لكن الصحيح هو هذا (٤) أنكر جماعة جمع الحيوان على حيوانات وهو وارد في كلام افصح الكتّاب أي الجاحظ . فقد جاء في كتاب الحيوان ٣ : ٢٦٥ من نسخة ايا صوفيا : « العشرة والتسع التي يجمع جميع الحيوانات ٧ : ١١٠ : والزاوج من اصناف الحيوانات اذا عاينهم طلب الذكر

(٥) وفي الاصل المطبوع « زيت » وهو على سبيل الحكاية والتجريد عن الاعراب

٣٢ « اركبهُ بين عضاب الارض ، فأكل من ثمار الصحراء وارضعهُ حملاً من الصخرة وزيتاً من صوان الجلمود »

فهذه النسخ الثلاث ذكرت (زيت الصوّان) وليس للصوان زيت . فلا جرم ان هذه الترجمة سيئة . ونزيد على ماتقدَّم ان ابن البيطار لما ترجم لفظة البترول قال في « البترولاون » : « سماه باليونانية دهن الحجر وهو اليفط » ، لكن الطبعة المصرية كثيرة الاوهام فطبعت بطولاون في مكان بطرولاون

فالدهن يصح على كل ما يخرج من الجماد ، والنبات ، والحيوان ، فقد رأيت تعريب البترول وانهُ دهن الحجر ولم يقل زيت الحجر . — وقالوا في النبات دهناً ايضاً . قال القاموس في تعريف الخطّار : « والخطّار ككتان : دهن يتخذ من الزيت بأفاويه الطيب » . وقالوا : دهن القطن ودهن الورد ودهن اللوز ودهن الخروع (بحر الجواهر) ، ولم يقل احد في هذه الأدهان زيت القطن ولا زيت الورد ولا زيت اللوز ولا زيت الخروع

واما الدهن في الحيوان فأشهر من ان يذكر ، فقد قال اللغويون : تخرَّط الطائر : أخذ الدهن من مدهنيهِ بمنقاره (القاموس) وهناك شواهد تملأ مائة صفحة من صفحات هذه المجلة

بيّ الملوكي أفصح من الملكي

والكتّاب المعاصرون يفسدون اللغة العربية على وجهٍ آخر ، فانهم يحاولون أن يغلبوا القياس على السماع فلقد اشتهر عند الأقدمين نسبة (الملوكي) الى الملك ، (لا الملكي) بتحريك الميم واللام . والسبب ان هذه النسبة الاخيرة تلتبس بالمنسوب الى المَلَك ، لهذا الروح السماوي ، أو الى المَلَكا بمعنى الطيبة ، ولهذا فضلوا ان يقولوا (الملوكي) وقد اشتهر بهذه النسبة (التصريف الملوكي) لكتاب وضعهُ ابن جني في التصريف — وقال الجاحظ (في كتاب الحيوان طبعة البابي ١ : ٢٨٣) : « ان سَهَرَه بالليل ، ونومه بالنهار خصلة ملوكية » — ولم يقل ملكية . — وقال الهمداني في صفة جزيرة العرب (ص ٢٠٢) : « وبها آلة الحرير النفيسة الملوكية » — وقال ابن خلدون في مقدمته ، في كلامه على الوزارة ص٢٣٦ من طبعة بيروت المشكولة) : « وهي أم الخطط السلطانية والرتب الملوكية »

وأما القلقشندي فلم يستعمل في صبحه الاّ (الملوكي) فقد جاء في ٢ : ١٢٥ الآلات الملوكية وأعاد هذه النسبة عشرات وعشرات . ونحن لا نريد أن نستشهد بأقوال من استعملوا في كلامهم فهم لا يحصون . ولم تستعمل (الملكي) الاّ في هذا العصر ، فلا جرم ان السماع أعلى من القياس . — قال الأزهري في (التهذيب) في مادة (عبد) : « قال الليث : اعبدني فلان

فلاناً ، أي ملكي إياه . والمعروف عند أهل اللغة : « اعبدتُ فلاناً » أي اتخذته عبداً . ولست أنكر جواز ما ذهب اليه ، ان صح نقله من الأئمة ، فان للمولدين في اللغة أولى بذلك من خبط العشواء ، والفنون بالحدس واتباع قياسات لا تُطَّرِدُ » اهـ

وجاء في التاج في مادة (ح ل ل) : « حل من احرامه يحل حلاً وحلالاً وأحلّ : خرج منه ، فهو حلال لا حان وهو القياس ، لكنه غير وارد في كلامهم بعد الاستقراء فلا ينافي أن القياس يقتضيه ، لأنه ليس كل ما يقتضيه القياس يجوز النطق به واستعماله . كما علم في أصول النحو . وهناك طائفة يجوّزون القياس مطلقاً وأن سمع غيره والمعروف خلافه » اهـ

واعتماداً على ان السماع خير من القياس ، اعترضتُ على وصف مجمع فؤاد الأول « بمجمع اللغة العربية الملكي » في أول تسميته . فقيل لي : ان الأمر الملكي (كذا) صدر بهذه الصفة ، فلم يمكن تغييره (كذا) . أما اليوم فصار يسمى (بمجمع فؤاد الأول للغة العربية) فاعتدات الأمور

ج . لا تجمع غيور على غيورين بل على غُيُر وتجمع زبون على زُبُن

ومما أفسده كتّاب العصر جمع غيور على غيورين وهذا لا يجوز ، لأن لا مؤنث له بالهاء ، وما كان كذلك لا يجمع جمعاً سالماً في المذكر ولا في المؤنث بل يقال (غُيُر) في كلا الجنسين

قال في اللسان في مادة (ك ف ر) : « رجل كَفّار وكَفُور : كافر . وانثى كفور أيضاً وجمعها كُفُر [بضمتين] ولا يجمع جمع السلامة ، لأن الهاء لا تدخل في مؤنثه ، الا أنهم قالوا : عَدُوّة الله وهو مذكور في موضعه » . انتهى

ومن غريب تصرفهم في الجموع وافسادهم لكلام العرب القديم جمعهم (زبون) على (زبائن) والزبون في كلام المولدين المعامل . قال في شرح مقامات الحريري (ص ٦٦ من طبعة دمامي ١٨٤٩) « الزبون هو الفتي الذي يُزبن ويبن ، وهو من باب ضيوف وحلوب ، في أن الفعل مسند الى النسب مجازاً كما في قوله : اذ ردّ ماني القدر من يستميرها . ومن أمثال المولدين : الزبون يفرح بأدنى شيء ، يعني المعامل يفرح بأقل شيء . وفي لغة أهل البصرة : الزبون هو المشتري كما في المثل » انتهى المراد من ايرادهم . فعلى هذا يكون جمع الزبون : زُبُناً . أما الزبائن فجمع زبون لناقة الدفوع ، كما جمعوا حلوباً على حلائب . فانظر كيف يعمل جَهْل القواعد العربية في خلط الالفاظ ومعانيها إذ جاهل القاعدة يجعل الرجل المعامل ناقة دفوعاً فيحوّل أحاه وبصيره حيواناً أنثى . فياله من جهل !

ومثل هذا التصرف السيء لا بُدّ ولا بعد . فمن واجب المعاجم أن تنبه على الغلط وعلى اصلاحه

د . النضوج لم يأت بمعنى النضج

ومما وضعوه من عندهم توهم (النضوج) وهم يريدون النضج مصدر نضج الثمر بمعنى أدرك

... أكلا . فظنوا أنه فعل لازم وأغلب ما كان كذلك يأتي مصدره على فعول ، مثل قعد قعوداً وجلس جلوساً وصعد صعوداً الى آخرها ، لكن جهلوا أن المصادر سماعية في أغلب الأحيان فيجب أن يتحاشى استعمال هذا المصدر الوارد على فعول

ونحن لا نريد أن نطيل النفس في هذا الموضوع لاتساعه وامتداده في متنوع المناحي فنجتزىء بهذا القدر ، في منزلة مثال لاغير

٤ . إفساد معاجم العصر لمصطلحات الأقدمين

أدخل الناطقون بالضاد في معاجمهم ، جميع أسماء المذاهب التي دخلت في مجتمعهم . وكذلك فعل أهل الغرب ، فانك تجد في دواوين مدارسهم ذكر المسيحي والمسلم واليهودي والكاثوليكي والبروتستاني الى نظائرهم . وكذلك فعل لغويو العرب ، فقد ذكروا السني والشيعي والرافضي والأباضي الى غيرهم ، ولما جاء النصارى ووضعوا معاجمهم العربية لم يدققوا النظر في تصحيح تلك الفرق الدينية الاسلامية وأسماء أصحابها . ونحن نذكر مثلاً واحداً بين أمثال لا تحصى كثرة

قال صاحب محيط المحيط في مادة (ز ي د) : «الزيدية : فرقة من الشيعة وهم المنسوبون الى زيد بن علي بن زين العابدين . وهم ثلاث طوائف : الجارودية (كذا براءين) والسليمانية والبترية ، اصحاب بتير الشوميّ [1] » اه . — فنقل هذه العبارة صاحب أقرب الموارد ولم يعزها الى المنقول عنه فقال : « الزيدية : فرقة من الشيعة وهم المنسوبون الى زيد بن عليّ بن زين العابدين وهم ثلاث طوائف : الجارورية والسليمانية والبترية أصحاب بتير الشومي [1] » اه ثم نقلها صاحب البستان ، فكتب في معجمه : « الزيدية فرقة من الشيعة وهم المنسوبون الى زيد ابن علي بن زيد (كذا بدال في الآخر) العابدين . وهم ثلاث طوائف : الجارورية والسليمانية والبترية اصحاب بتير الشومي [1] » اه

وصواب العبارة : « الزيدية فرقة من الشيعة ، وهم المنسوبون الى زيد بن علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب ، وهم ثلاث طوائف الجارودية ، والسليمانية ، والبُتريّة (بضم الباء واسكان التاء المثناة فراء مكسورة فياء فهاء) أصحاب الأبتر النوّاء (راجع الملل والنحل للشهرستاني والفصل في الملل والاهواء والنحل ، لابن حزم الأندلسي ، ومقالات الاسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن علي الأشعري ، ورجال الكشي ، ومنتهى المقال ، وفرق الشيعة ، والنوبختي ودائرة المعارف للبستاني نفسه في مادة زيدية)

فأنت ترى ان واحدهم إذا كبا ، كبا كل من تأثره وتبعه من دون تفكّر وتدبّر وتروٍّ

(١) ليس في خلق الله من يعرف بلسم (بتير الشومي) ، فلا جرم انه تصحيف (الابتر النواء) على ما هو مدون في أسفار القوم

ولهذا وجب التدقيق في كل ما يكتب . والأحسن إهمال اسماء الفرق وانشاء الف إذا بادت ولم يبق لها اثر ، ولا تدوّن إلاّ في المعاجم الكبرى ، كما يفعل أهل الغرب ، أما اذا كانت باقية الى عهدنا هذا فتفيد في الصغرى والكبرى معاً كما هي العادة الجارية في جميع المعاجم وفي جميع البلاد وفي جميع اللغات ، على ما هو متعارف عندهم

٥ ـ أصول الأعجميات وردها اليها رداً صادقاً

مما يجب ان ينتبه له تصحيح كلام الأقدمين إنما ذهبوا اليه من أصول بعض الكلم الدخيلة ، فقد اختلفوا فيها اختلافاً عجيباً ، ولا بُدَّ من أن تردَّ الى الأصل الحقيق ، ولا يبقى هناك اضطراب . ونحن نذكر هنا بعض الشواهد للتمثيل . فمن ذلك :

أ ـ القومس

قال في التاج : « القومس كجوهر ، الأمير بالنبطية . نقله الصاغاني عن ابن عباد . وقيل : هو الأمير بالرومية » اه . — قلنا : لنا على هذا الكلام ملاحظتان : الأولى : لو كانت هذه الكلمة من النبطية لَخَتَمَتْ بالألف على ما هو متعارف عندهم . — والثانية ان الكلمة « رومية » والرومية وردت عند السلف بمعنيين ، بمعنى اللاتينية وبمعنى اليونانية ، ففي اي لغة وردت كلتا (القومس) ؟ هل في اللاتينية ام في اليونانية ؟ ، فكان يجب ان يقال هنا باللاتينية درءاً للبَلبَلة . فهي في هذه اللغة comes ، واصل معناها عندهم (الرفيق) لأنه كان يرافق الملك ، ثم خص بالامير

ب ـ المَرِيّ

قال في التاج : والمَرِيّ ، كدَرِيّ : ادام كالكامخ يؤتدم به ، كأنه منسوب الى المارة . والعامة تخففه . وأنشد ابو الغوث

وام شواي باخية وعندها المَرِيّ والكامخ

وقد جاء ذكره في حديث ابي الدرداء . وذكره الازهري في الناقص » انتهى

قلنا : يرى في تأويل السيد مرتضى نصف ظاهر . لأن المري ليس فيه مرارة حتى ينسب اليها . والتخفيف العامة هو الصحيح ، لأن الكلمة يونانية التجار وهي Almuris ، حذفوا الحرف S من آخرها ، لأنه من علامات الاعراب عندهم . واعتبروا AL أداة تعريف ، كما فعلوا في (الماس) ، فقالوا : (ماس) ، وفي ألوة : (لوة) ، وفي الكندر (اكندر) ، وفي (البنع) : (بنع) الى غيرها وهي كثيرة ، تجار لها العقول

ج . الفرزوم

جاء في تاج : « الفرزوم ، كعصفور : لوح الإسكاف المدوَّر وشبهه بكركرة البير مثل الفرزوم ، نقله ابن السكيت . والجمع فرازيم عن ابن الاعرابي . وقال ابن دريد : وهو بالفاء أعلى كذا في الصحاح ... ومما يستدرك عليه : الفرزوم : الازميل . نقله ابن بري عن ابن القطاع . وايضاً المِسْرَط والمِسْرَز بلغة عبد القيس . قال ابن دريد : واحسبه معرَّباً » انتهى

قلنا : الرواية الصحيحة لهذه الكلمة هي (الفرزوم) بالفاء . والكلمة يونانية أي Perforator وهي كذلك في اللاتينية . وأما روايتها بالقاف فهي من تصحيف النساخ ، أو على لغة من لغات بعض القبائل اذ يصيرون الفاء قافاً . فقد قالوا : الزحاليف في الزحاليق ، والقصم في الفصم ، ونقز الظبي في نفز ، وانتقاض في انتفاض ، بالكسر فيها ، والحِسْقيل في الحِسْفيل ، وهناك الفاظ لا تحصى على هذه الأمثلة

د . الأسطرلاب

وجاء في القاموس في مادة (ل و ب) : « واللأب ... رجل سطر أسطراً وبنى عليها حساباً ، فقيل أسْطُرلاب ، ثم مُزِجا ونزعت الاضافة . فقيل : الأسْطُرلابُ معرفة والاصطرلاب لتقدم اللام على الطاء » انتهى . والمعروف عند صبيان المدارس المصرية أن الاسطرلاب كلمة يونانية Astrolabus ومعناها : أخذ النجوم بمعنى مراقبتها بآلة . فأين هذه الحقيقة من تلك الخرافة . واذا أردنا استقصاء ما جاء من هذا القبيل ، نضطر الى وضع مجلدات ، لأن الأقدمين منا ما كان يهمهم هذا الأمر وهم معذورون ، لانهم جاروا لغوي الفريين في هذا الميدان ، فان تصرفهم في العربيات وتأويلها في نهاية الغرابة ، بل انه مما يبعث على الاستغراب . وهناك الفاظ لا تحصى لم ينبهوا على محتها ، ولا على اللغة المنقولة عنها ، أو اذا نبهوا ، ذكروا انها فارسية ، وهي يونانية أو إرَميية ، وقالوا عليها انها رومية أو لاتينية . فجميع هذه التصحيحات يجب ان تعاد الى نصابها . والذي يلقي نظرة على معاجم الغربيين يرى انهم يذكرون أصل اللفظة بعد ان يدوّنوها في موطنها ، لأن هذه الاشارة مهمة جداً

٦ . الخلاصة

ويتحصل من هذا كله ان معاجمنا في حاجة الى اصلاح وهذا الاصلاح لم يلتفت اليه جميع من وضع هذه الدواوين في الثلاث الأخيرة . وجميع من ألفها أناس نقلة ، وربما نقلوا بلا فكر ولا روية ، إذ جل غايتهم ان يصفوا أسفاراً ليقال عليهم أنهم ألفوا كتباً

أما مجمع فؤاد الأول فقد عقد النية على تدقيق النظر في هذا الموضوع ، لكي متى تخرج لي الناس تلك المعاجم الثلاثة ، فالعلم عند صاحب الغيب

بغداد